

## مليار درهم أرباح الشركات العقارية الإماراتية في النصف الأول بنمو 11 29%



دبي: ملحم الزبيدي

سجلت أرباح الشركات العقارية العاملة في السوق المحلي والمدرجة في سوقي أبوظبي ودبي الماليين نمواً بنسبة 28.5% خلال النصف الأول من العام الجاري 2024 لتصل إلى 11 مليار درهم، مقارنة بـ 8.56 مليار درهم في الفترة نفسها من 2023.

تصدرت شركة «إعمار العقارية» قائمة الأرباح في المركز الأول بواقع 6.83 مليار درهم (تشمل أرباح إعمار للتطوير 3.34 مليار درهم)، تلتها «الدار العقارية» بـ 3.3 مليار درهم، ثم «مجموعة تيكوم» بأرباح لامست 603 ملايين درهم. وحققت كل من «رأس الخيمة العقارية» و«الاتحاد العقارية» أرباحاً دون الـ 100 مليون درهم بواقع 89 و34 مليون درهم على التوالي. في المقابل، سجلت «ديار للتطوير» أرباحاً بلغت 188 مليون درهم.

مبيعات عقارية

بلغت القيمة الإجمالية لمبيعات شركتي «إعمار العقارية» و«الدار العقارية» 45.5 مليار درهم، استحوذت «إعمار» على الحصة الأكبر بواقع 31.5 مليار درهم تعادل 69.2%، بينما سجلت «الدار» 14 مليار درهم بنسبة 30.8%.

### تصرفات أبوظبي

بلغت قيمة التصرفات العقارية في إمارة أبوظبي، خلال النصف الأول من العام الجاري 2024، نحو 23.6 مليار درهم، عبر 4983 معاملة بيع ورهن عقاري على الوحدات العقارية بمختلف أنواعها، وفقاً لمنصة «داري» التابعة لدائرة البلديات والنقل في أبوظبي.

وأوضحت المنصة، أن إجمالي قيمة المبيعات العقارية، خلال تلك الفترة بلغ نحو 12 مليار درهم، من خلال 22 معاملة بيع، فيما بلغ إجمالي قيمة الرهون العقارية نحو 11.6 مليار درهم، من خلال 4961 معاملة رهن.

### عام استثنائي

واصل القطاع العقاري في دبي تحقيق نتائج استثنائية؛ حيث سجلت التصرفات الإجمالية منذ بداية العام 2024 وحتى نهاية يونيو/حزيران، 344.6 مليار درهم، نتجت عن 102200 إجراء، بنمو 35% من حيث القيمة والعدد، حسب بيانات دائرة الأراضي والأموال في الإمارة.

وأوضحت البيانات أن مبيعات القطاع في الإمارة خلال 6 أشهر حققت 233.3 مليار درهم، من خلال 80470 صفقة، بنمو 30% و32.8% من حيث القيمة والعدد على التوالي.

### أداء تصاعدي

يوصل القطاع العقاري في دولة الإمارات تأكيد مكانته كركيزة أساسية للنمو لكل القطاعات والأنشطة الاقتصادية المحلية، وذلك بفضل النتائج التي نجح القطاع في تحقيقها في عام 2022، وخلال العام 2023 والأشهر الماضية منذ بداية 2024، نظراً للعديد من العوامل، في مقدمتها التوجيهات الحكيمة للقيادة الرشيدة، وحزم التحفيز الاقتصادي، إضافة إلى مرونة وجاذبية القطاع، والثقة والشفافية التي يكفلها للمستثمرين ومختلف فئات المتعاملين.